

تصدر عن مؤسسة المستقلين الدولية
(نشرة إسبوعية إخبارية لقضايا الهجرة غير النظامية)

رئيس التحرير : سحر المليجي

رئيس مجلس الادارة : بسمة فؤاد

النشرة الإخبارية

ترحيل 600 مصري من ليبيا لدخولهم بطريقة غير شرعية

الى معبر السلمو الحدودي بين ليبيا ومصر. فيما أكدت منظمة الهجرة الدولية ان العديد من المصريين يحاولون الوصول إلى أوروبا عبر الأراضي الليبية معرضين حياتهم للخطر. لكن آلافاً آخرين يعيشون في ليبيا منذ سنوات، ويعملون في الزراعة والبناء والتجارة، لا سيما حول العاصمة، فيما اكدت المنظمة على وجود أكثر من 700 ألف مهاجر على الأراضي الليبية.

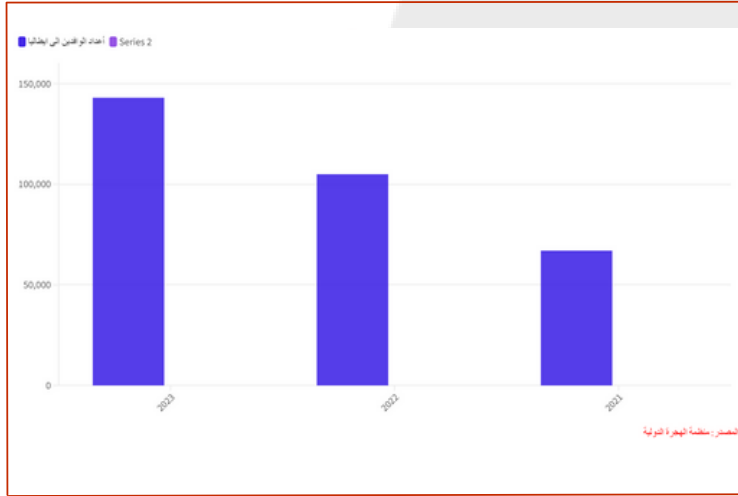


أعلن جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية في وزارة الداخلية الليبية، عن ترحيل 600 مصري دخلوا البلاد بطريقة غير شرعية برأ عبر نقلهم إلى معبر أمساعد الحدودي مع مصر. وقامت السلطات الليبية بنشر مقطع فيديو ظهر خلاله مئات الشباب وهم يرتدون قمصاناً رمادية أو بيضاء وسراويل سوداء، ويستجيبون لنداء الضابط قبل حصول كل منهم على تصريح مرور. وأعلنت الداخلية الليبية عن توفير عشر حافلات للعامة الشباب المصري

1000 مهاجر غير نظامي يصلون إلى لامبيدوزا الإيطالية في 10 أيام السلطات الإيطالية ترصد تغيراً في "حركة الهجرة إليها".. وسوريا ومصر من الجنسيات الأعلى وصولاً



أعداد المهاجرين غير النظاميين الذين وصلوا إيطاليا خلال الـ 10 أشهر الأولى من أعوام 2021 و 2022 و 2023



تمكن 1018 مهاجر غير نظامي من الوصول إلى إيطاليا خلال الـ 10 أيام الماضية، في 3 قوارب صيد كبيرة. كان أغلب المهاجرون الذين وصلوا إلى جزيرة لامبيدوزا الإيطالية، من سوريا ومصر والعراق وبنغلادش، عبر قوارب صيد مكتظة، أطلقت من سواحل غرب ليبيا، في رحلات "غير اعتيادية". قالت الصحف الإيطالية "ان رحلات سواحل غرب ليبيا"، كانت تتم عبر قوارب صغيرة تحمل العشرات، الا ان اتجاهها حالياً ، من جانب مهربي البشر، عبر قوارب متهاكة تكتظ بالمئات، منها رحلة قارب كبير وصل الأربعاء الماضي كان على متنه 426 مهاجراً. قالت السلطات الإيطالية أن مركبا للصيد يبلغ طوله 25 مترا، انطلق مساء الاثنين من بلدة أبوكماشة غرب ليبيا والقريبة من الحدود التونسية، على متنه 426 مهاجراً غير نظامياً. المركب الذي يتكون من دورين، ووصل الأربعاء الماضي، قضي يومين في البحر المتوسط، حتى عثر عليه خفر السواحل الإيطالية على بعد كيلو مترات من البر الإيطالي، حيث قاموا بسحبه إلى ميناء لامبيدوزا الإيطالية ، وكان من بين الناجين 15 امرأة و11 طفلاً. وتري السلطات الإيطالية أن هناك تغيراً جديداً في حركة الهجرة غير النظامية إليها، عبر البحر المتوسط، حيث استبدل المهربون القوارب الصغيرة التي استخدموها خلال الأعوام الماضية، في غرب ليبيا بقوارب صيد تستوعب أعداداً أكبر، لكنها بأعداد أكبر من قوارب الصيد الكبيرة التي طالما كانت تنطلق من سواحل شرق ليبيا، وخاصة مدينة طبرق. وخلال الأيام العشرة الماضية وصل إلى جزيرة لامبيدوزا-والتي تبعد كيلو مترات عن سواحل شمال افريقيا- 1018 مهاجراً، كان منهم 590 مهاجراً، هاجروا عبر مركبي صيد تحركا من مدينة زوارة الليبية، حيث رصدت وزارة الداخلية الإيطالية زيادة أعداد السوريين والمصريين واليمنيين مقارنة بمهاجري الأعوام السابقة والذين ينحدرون من تونس وأفريقيا جنوب الصحراء. ورصدت السلطات الإيطالية، أن المهاجرين دفعوا مبالغ مالية تصل إلى 5 الاف يورو، للشخص الواحد من أجل العبور. الجدير بالذكر أن إيطاليا قد شهدت تزايداً في اعداد المهاجرين إليها، حيث وصل 143 ألف مهاجر غير نظامي، خلال العام الجاري، وقد شهد شهر سبتمبر الماضي، وصول 10 الاف مهاجر من تونس في الأسبوع الواحد، وهو ما سبب توتراً سياسياً وخلاف في دول الاتحاد الأوروبي، حيث فرضت الحكومة الإيطالية مرسوماً جديداً يفرض رسوم بقيمة حوالي 5,000 يورو على المهاجرين إذا أرادوا تجنب الاحتجاز أثناء معالجة ملف لجوئهم، وذلك لتشديد شروط استقبال المهاجرين..

موريتانيا والسنغال..مساران جديان للهجرة الأوروبية



مع الاتفاقيات الدولية المغربية الاسبانية، اتجه المهاجرون غير النظاميين من الأفارقة إلى البحث عن مسارات بديلة، حيث ظهر مسار الهجرة عبر موريتانيا والسنغال، في محاولة للوصول إلى جزر الكناري ومن ثم اسبانيا، بات المسار الأكثر اقبالاً خلال الاسبوع الماضي. وقد رصدت منظمات الهجرة وحقوق الانسان المغربية تدفق الاف المهاجرين عبر مساري موريتانيا والسنغال، وصولاً إلى جزر الكناري، في إشارة إلى ان جزر الكناري باتت تشبه "جزيرة لامبيدوزا الإيطالية"، والتي تعتبر المحطة الأولى في تدفقات المهاجرين غير الشرعيين. كان وزير الداخلية الاسباني قد توجه مؤخراً إلى جزر الكناري و نواكشوط ودارا لتنسيق الجهود لمحاربة الهجرة غير الشرعية فيما أعلنت بلدية نواذيبو، وفاة 13 مهاجراً غير نظامي، بعد غرق زورق كان يقل على متنه 250 مهاجراً، في المياه الإقليمية لمدينة نواذيبو شمالي موريتانيا وتعود جنسية المهاجرين، إلى عدد من الدول الإفريقية هي السنغال، وغينيا وغامبيا

اليونان يواجه "نقص اليد العاملة" بتسوية أوضاع المهاجرين غير المسجلين بالعمل واللاجئون يرحلون عنها بسبب الأزمة الاقتصادية

أعلنت الحكومة اليونانية عن برنامج لتسوية أوضاع المهاجرين غير المسجلين بالعمل، في ظل وجود نقص في اليد العاملة وخصوصاً في قطاع البناء، وهو ما سيؤثر إيجاباً على نحو 300 ألف مهاجر غير مسجلين، أو انتهت صلاحية تصاريح إقامتهم

ورغم إعلان الحكومة اليونانية عن مبادراتها إلا أن الصعوبات الاقتصادية اليونانية، تجعل المهاجرين بمجرد حصولهم على الحماية الدولية ينتقلون الى بلدان أخرى، غرب أوروبا.

فيما وثقت منظمات المجتمع المدني، استغلال المهاجرين في القطاعات الزراعية مثل زراعة الفراولة، حيث يتم الاعتماد على المهاجرين في موسم الحصاد، وهو ما جعل المنظمات الإنسانية تصنف عمل المهاجرين في هذا القطاع بـ"العمالة في السوق السوداء"، حيث يتعرض المهاجرون لغرض الاستغلال.

وتعاني اليونان حالياً من أزمة اقتصادية، أثرت على أوضاع المهاجرين، حيث تفتقر اليونان الى برامج للدعم والليواء والمساعدات الاجتماعية، بالإضافة الى أزمة "السكن"، فبمجرد الموافقة على طلب اللجوء، لا يحق لصاحبه الاستفادة من السكن وهو ما يسبب معاناة اللاجئين من عدم وجود مأوى، الأمر الذي دفع اللاجئين لمغادرة ألمانيا بمجرد قبول طلبهم للجوء، وخاصة المهاجرين الأفغان، فيما يفضل الأفارقة "فرنسا".

فالأزمة اليونانية الاقتصادية سببت معاناة حيث يكافح السكان المحليون في الحصول على عمل، وهو ما يجعل حصول اللاجئين على عمل أمراً صعباً، في ظل الاجراءات البيروقراطية والتي تمنع الحصول على الضمان الاجتماعي لطالبي اللجوء بالعمل، فضلاً عن ان الوظائف التي توفر عقداً مناسباً، وتدفع تأمينات، وضرائب ونظام معاشات التقاعدية نادرة.



أمريكا تعيد الموريتانيين إلى بلادهم

8000 موريتاني دخل أمريكا في 4 شهور.. و10 آلاف دولار تكلفة رحلة الهجرة غير الشرعية

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عند بدأ ترحيل عدد كبير من الموريتانيين غير الحاصلين على "نصريح قانوني للإقامة" بالولايات المتحدة الأمريكية.

ونشرت السفارة الأمريكية في العاصمة الموريتانية نواكشوط، أن "رحلة تقل مرحلين من الولايات المتحدة إلى موريتانيا وصلت الجمعة، وتأتي في إطار جهود التعاون لإنفاذ قوانين الهجرة وإحياء محاولات الهجرة غير الشرعية التي تشكل خطراً على سلامة ورفاهية الموريتانيين".

وأكدت السفارة على وجود تنسيق بين الولايات المتحدة الأمريكية، والحكومة الموريتانية لترحيل عدد كبير من الموريتانيين الى وطنهم، وذلك في اطارالتعاون والشراكة الأمنية المتنامية بين الولايات المتحدة وموريتانيا، واللذين تتقاسمان أولويات الأمن القومي المتمثلة في الالتزام بأنظمة الهجرة وحكم سيادة القانون.

كان 20 ألف موريتاني قد وصل الى أمريكا، عبر الجدار الفاصل مع المكسيك منذ عام 2021، حيث يتخذ الموريتانيون مسارا من موريتانيا الى امريكا الجنوبية وصولا الى أمريكا، حيث يعبرون 9 دول كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أصدرت قانونا لضبط الحدود وتم بموجبه طرد العديد ممن عبروا الحدود من المكسيك دون أن يتمكنوا من طلب اللجوء، حيث ينص القانون على ان معظم المهاجرين غير مؤهلين للحصول على اللجوء إذا مروا عبر دول أخرى دون طلب الحماية فيها أولا، أو اذا فشلوا في الوصول للولايات المتحدة بشكل قانوني.

فيما أعلن الرئيس الموريتاني محمد ولد الغزواني عن إطلاق برنامج واسع النطاق في لتعزيز تشغيل الشباب من خلال دعم الفرض الزراعية، وتطوير أدوات الحعم لريادة الأعمال الشبابية، وبدء ديناميكية جديدة لإشراك الشباب في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

كان معهد الهجرة الهنوراسي قد كشف في دراسة عن ارتفاع سنوي في أعداد المهاجرين الموريتانيين غير النظاميين من مهاجر واحد عام 2016 إلى 3703 مهاجرين في النصف الأول من العام 2023، فيما كشفت دراسة أميركية عن وجود 500 ألف شاب عاطل عن العمل في موريتانيا، وأنه في الفترة من مارس إلى يوليو 2023 تم تسجيل أكثر من 8500 موريتاني عبروا في اتجاه الولايات المتحدة، وتبلغ تكاليف الرحلة ما بين 8000 و10000 دولار



الشرطة الباكستانية تهدم منازل "المهاجرين الأفغان غير الشرعيين".. وتغلق مدارس أطفالهم

الحكومة تؤكد استنفاز اللاجئين لمواردها في ظل برنامج منحوق النقد الدولي "الصارم"



حذرت السلطات الباكستانية المهاجرين غير النظاميين، على أرضها بالاعتقال والترحيل، مطالبة إياهم بسرعة مغادرة البلاد مؤكدة أن القرار لا يخص المهاجرين الالفغان فقط وإنما كل الجنسيات.

وتستضيف باكستان 4 مليون لاجئ أفغاني، يعيشون منذ 40 عاما على أرضها، منهم 1.7 مليون مهاجر غير "شرعي"، على الرغم من أن باكستان لم توقع على اتفاقية جنيف الخاصة باستقبال اللاجئين الأفغان.

وأكدت الخارجية الباكستانية، أن خطة الطرد متوافقة مع الأعراف والمبادئ الدولية، حيث جاءت بعد عمليات تفجيرية انتحارية شارك فيها اللاجئون الأفغان.

الجدير بالذكر أن باكستان تعاني حاليا من تضخم اقتصادي، وضائقة مالية، في ظل برنامج انقاذ صارم من صندوق النقد الدولي، وهو ما جعل الحكومة الباكستانية تؤكد أن المهاجرين غير الشرعيين استنزفوا مواردها على مدار العقود.

فيما أعلنت "وكالة فرانس برس" عن توافد 20 ألف مهاجر أفغاني الى الحدود الباكستانية حتى الثلاثاء الماضي، فيما غادر 100 ألف أفغاني خلال شهر أكتوبر الماضي، ضمن 1.7 مليون قررت باكستان ترحيلهم اما طوعا، او توقيفهم وترحيلهم، في ظل مخاوف الكثيرون من العودة الى أفغانستان في ظل حكم طالبان.

فيما أغلقت عدة مدارس مخصصة للأطفال الأفغان في إسلام آباد خوفا من توقيف المهاجرين غير الشرعيين من الشرطة الباكستانية، والتي قامت بهدم المئات من بيوتهم التي تم بناؤها بشكل غير قانوني، ويعيشون فيها في ظروف قاسية.

البرلمان النمساوي يواجه الهجرة غير الشرعية بنظام تعليمي معزز للاندماج



يعمل البرلمان النمساوي على اتخاذ إجراءات أكثر صرامة ضد الهجرة غير الشرعية بحجة التصدي جات التطرف الديني التي تظهر في أوروبا والنمسا في أعقاب حرب الشرق الأوسط الراهنة، وزيادة التطرف بين المهاجرين خاصة الجدد منهم.

ويسعى البرلمان الى اطلاق خطة قوية لتطوير التعليم، للتصدي فيما يحدث من تغير في الثقافة وفي التركيبة السكانية في النمسا حيث تؤكد الدراسات ان التعليم المعزز للاندماج يظهر أن الشباب الحاصلين على تعليم جيد بعيدون عن تيار الكراهية ورفض الآخر

وتعتبر النمسا أكثر الدول الأوروبية تحملا لأعباء المهاجرين، وهو ما دفع المسؤولين بالحكومة الى محاطبة الاتحاد الأوروبي بالتوصل الى حلول لاسراع عودة المهاجرين الى بلدانهم، او دول ثالثة من أجل إرسال الأشخاص الذين يأتون إلى أوروبا بشكل غير قانوني.

الحكومة المصرية تواجه الهجرة غير الشرعية بـ"مراكب النجاة" وزير الهجرة: نتصدي للظاهرة بالتوعية وتوفير البدائل الآمنة



قالت السفيرة سها جندى وزيرة الهجرة، أن مبادرة "مراكب النجاة" تعمل على التوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية، وتوفير السبل والبدائل الآمنة أمام الشباب المصري، من خلال عدد من المحاور المهمة كالتوعية، والتأهيل والتدريب، بجانب توفير فرص عمل في الداخل والخارج، حيث يجري العمل في 72 قرية تابعة لـ 14 محافظة من المحافظات الأكثر تصديراً للهجرة غير الشرعية.

وقالت ان الهجرة غير الشرعية تلا غير آمن أو شرعي أمام الشباب المصري الراغب في الهجرة للخارج، وللتصدي لهذه الظاهرة، لابد من التوعية والإرشاد مع توفير بدائل آمنة أمام الشباب المصري، ومساعدته على إيجاد فرص عمل مناسبة بالداخل أو الخارج.

الجدير بالذكر ان مراكب النجاة، مبادرة رئاسية تسعى للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية، أطلقها الرئيس عبدالفتاح السيسي في ختام منتدى شباب العالم عام 2019، حيث كلف الرئيس وزارة الهجرة بالتعاون مع مختلف الوزارات لتنفيذها.

تركيا؛ ضبط أكثر من ألف مهاجر غير نظامي خلال أسبوع

ضبطت السلطات التركية في ولاية قرقلر إيلي شمال غربي البلاد، خلال أسبوع واحد فقط، نحو 1061 مهاجراً غير نظامي، دخلو البلاد بشكل غير قانوني حيث تم نقلهم إلى مركز الترحيل، لاستكمال إجراءاتهم القانونية.

وتمثل تركيا معبراً رئيسياً للمهاجرين واللاجئين من وسط آسيا ودول شرق المتوسط، ومنها يتوجهون نحو اليونان، التي تعد البوابة الرئيسية للمهاجرين إلى أوروبا ودول الاتحاد الأوروبي.

وتسبب الهجرة غير الشرعية، خلافا كبيرا بين الحكومة التركية والحكومة اليونانية، في ظل تبني السلطات اليونانية سياسة "معادية للهجرة" حيث تقوم بصد طالبي اللجوء ومنعهم من الوصول إلى أراضيها

وتعمل اليونان حالياً على بناء سياج حديدي في الحدود البرية الفاصلة بينها وبين تركيا، وفي الوقت نفسه تفرض رقابة صارمة على الحدود البحرية لصد مراكب الهجرة غير الشرعية.

"رضا وعبدالقادر" و4 سنوات من المحاكمة بالتهريب في اليونان



انتهت معاناة عبدالقادر، الشاب السوري، بعد 4 سنوات من الملاحقات القضائية في اليونان، بحصوله على البراءة وصديقه رضا.

بدأت القصة في عام 2019، عندما قرر عبدالقادر وزوجته واشقاؤه، الهرب من ويلات الحرب السورية، فاتجه الى تركيا، ومنها استقل مراكباً غير شرعية الى جزيرة ساموس اليونانية.

الشاب السوري الذي فرج بأسرته للبحث عن الملاذ الآمن والحياة المستقرة، تعرض للركل والضرب من جانب المهرب الى أجبره على "قيادة المركب" عند وصوله الحدود اليونانية البحرية، رغم جهله بالإبحار، كي يخرج المهرب آمناً من القانون اليوناني، والذي ينص على

اعتبار أي شخص يقود قارب مهاجرين مهرباً، ويواجه عقوبة السجن لمدة 10 سنوات لكل راكب على متن القارب، وغرامة لا تقل عن 20 ألف يورو.

ولأن عبدالقادر و "رضا"، لاجئان، فقد تركتهما السلطات اليونانية طلقاء، خلال فترة المحاكمة التي استمرت 4 اعوام، حتى صدر الحكم القضائي النهائي ببراءتهما من جميع التهم الموجهة إليهما.



"أطباء بلا حدود" تكشف عن "اعتداءات عنيفة" من جانب اليونان ضد المهاجرين غير النظاميين



كشفت منظمة "أطباء بلا حدود" عن تنفيذ السلطات اليونانية عمليات إعادة قسرية "منهجية" بحق المهاجرين القادمين من تركيا، في ممارسات لا تخلو من العنف، استمرت على مدى العامين الماضيين.

كانت المنظمة قد قدمت الدعم لحوالي 8 آلاف شخص في اليونان، وتوصلت الى نتائج "مقلقة" تشير إلى أن السلطات باتت بشكل منهجي تعيد المهاجرين بشكل قسري إلى تركيا، دون أن تحترم حقوقهم.

وأكدت المنظمة أن معظم من التقت بهم، تعرضوا "لعدة عمليات صد" ترافقت بممارسات "عنف" سواء في البحر أو البر. وقالت إن "فرق أطباء بلا حدود شهدت كيف أصبحت عمليات إعادة القسرية أمراً طبيعياً"، في ظل "الغياب الصارخ للحماية للأشخاص الباحثين عن الأمان في اليونان.

وأوضحت المنظمة انه من بين أعمال العنف التي تتكرر بانتظام: تقييد المعصمين أو الكاطين بكابلات بلاستيكية، والضرب بالهراوات أو العصي، والإهانات اللفظية، والتفتيش الجسدي التطفلي أمام الغرباء.

30 الف مهاجر غير شرعي وصلوا الى أسبانيا.. والسلطات تخصص أماكن إقامة طارئة إضافية



أنقذ خفر السواحل الإسباني، 500 مهاجرا، كانوا على متن 4 قوارب، قبالة سواحل جزر الكناري بالمحيط الأطلسي، كان من بينهم نساء وأطفال. وأعلن خفر السواحل عن العثور على جثتين بين المهاجرين أثناء عملية انقاذ المهاجرين غير النظاميين، فيما لقي 2 آخرين حتفهم، بالمستشفى. وأعلنت وزارة الداخلية الأسبانية عن أعداد المهاجرين غير الشرعيين الذين وصلوا خلال الأشهر الـ10 من عام 2023 الجاري، والبالغ عددهم 30705 مهاجرا، وهو يقارب من اعداد المهاجرين غير النظاميين الذين وصلوا الى اسبانيا عام 2006، والبالغ عددهم 31678 مهاجرا. وحددت الحكومة الأسبانية أماكن إقامة طارئة لاستيعاب 3000 مهاجر اضافي، في فنادق ونزل وثكنات عسكرية. كانت اسبانيا قد نجحت في خفض أعداد المهاجرين اليها، رغم اعلان الداخلية الإيطالية عن استقبال جزر الكناري لـ100 مهاجر يوميا. وتشير المنظمات الدولية الى أن نجاح أسبانيا في صد المهاجرين، يأتي بسبب تعاون اسبانيا مع المغرب في ضبط الحدود، الا أن تغير طرق الهجرة، واتجاه المهاجرين الى الانطلاق بالمراكب من تونس، جعل قضية الهجرة غير الشرعية أكثر تعقيدا وأخطر وأكثر كلفة. الجدير بالذكر أن عام 2020 كان الأكثر ارتفاعا في اعداد المهاجرين غير الشرعيين الى أسبانيا.

الولايات الألمانية تبحث تمويل تكاليف اللاجئين وطلبات اللجوء

عقدت الحكومة الألمانية، مؤتمرا، ضم ممثلي الولايات الـ16 المكونة منها دولة ألمانيا الاتحادية. وينافش ممثلوا الولايات الألمانية تمويل تكاليف اللاجئين وتقليل عدد طالبي اللجوء، حيث تواجه الحكومة الاتحادية اتهامات من جانب ممثلي الولايات بالرغبة في تخفيض حصتها في تحمل تكاليف استقبال اللاجئين من 3.75 مليار يورو هذا العام إلى 1.25 مليار يورو العام المقبل، وهو أمر لا تقبله الولايات. وعقب انتهاء المؤتمر أعلن المستشار الألماني أولاف شولتس عن حملة على الهجرة غير الشرعية، مع مجموعة من الإجراءات الجديدة المصممة لتسريع عمليات الترحيل وجعل ألمانيا وجهة أقل جاذبية لمهربي البشر، في ظل شكوى حكام الولايات من أن الخدمات المحلية تكافح من أجل استيعاب الارتفاع الكبير في عدد الوافدين الجدد كانت الحكومة الاتحادية قد اصدرت قرارا، طالبت فيه ممثلي الولايات بدفع دعم ثابت قدره 1.25 مليار يورو، بمتوسط 10 آلاف و500 يورو لكل مهاجر، في الوقت الذي أكد مكتب الإحصاء الفيدرالي الألماني إن 230 ألف شخص طلبوا اللجوء في ألمانيا في الأشهر التسعة الأولى من هذا العام

فرنسا والجزائر يناقشان "إعادة المهاجرين المطلوبين وترحيل غير الشرعيين"



التقى وزير الداخلية الفرنسي جيرالد دارمانان مع نظيره الجزائري ابراهيم مراد، للحديث حول عدد من الملفات الهامة المرتبطة بقضية الهجرة. وناقش الجانبان ملفات التعاون في مجال الأمن المدني ومحاربة الجريمة المنظمة والشرطة القضائية كانت ضمن محادثات وزير الداخلية الفرنسي في الجزائر. ففي الوقت الذي تطالب فيه الجزائر بترحيل بعض المطلوبين من قبل العدالة الجزائرية والمقيمين في فرنسا، فإن باريس تريد الإسراع في ترحيل عدد من الجزائريين والمقيمين بصفة غير شرعية.

الداخلية المغربية تحبط 60 ألف محاولة هجرة في 10 أشهر



أعلنت وزارة الداخلية المغربية إفشال 60 ألفا و192 محاولة للهجرة غير القانونية منذ بداية العام 2023، وتفكيك 250 شبكة إجرامية تنشط في ميدان الهجرة غير القانونية. وقالت الوزارة في بيان لها ان الحكومة المغربية تعمل على تشجيع الرجوع الطوعي للمهاجرين في وضعية غير قانونية، بالتعاون مع الهيئات الدبلوماسية لبلدانهم المعتمدة بالمغرب، لافتة الى ترحيل 3317 مهاجرا إلى بلدانهم الأصلية منذ بداية العام. وقال البيان ان البحرية الملكية أنقذت 10405 شخصا من الغرق، من بينهم 6495 من جنسيات أجنبية، أثناء محاولتهم الهجرة بحرا وسرا باستعمال القوارب بحثا عن حياة افضل في ظل حروب واضطرابات أمنية وأوضاع اقتصادية متدهورة في دول إفريقية عديدة وأشار البيان الى أنه تم تسوية وضعية اللاجئين بالمغرب المسجلين لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، والبالغ عددهم 2300 لاجئ.